

واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية Current State of Algerian's industrial sector and its competitiveness in light of regional and international indicators

عمران عبد الحكيم¹

AMRANE Abdelhakim¹

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، abdelhakim.amrane@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 08/06/2021

تاريخ القبول: 03/06/2021

تاريخ الاستلام: 01/03/2021

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم واقع القطاع الصناعي في الجزائر وتنافسيته، وذلك استنادا إلى تحليل المعلومات المتوفرة التي تسمح ببعض المقارنات الهامة المرتبطة بتحديد تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر على ضوء المؤشرات الإقليمية لبعض الدول المغاربية، وكذا المؤشرات الدولية في هذا المجال، وذلك على أساس المعلومات المستقاة من جهات رسمية خلال الفترة 2010-2018.

وعلى أساس ذلك، فالنتائج المتوصل إليها تؤكد على محدودية المساهمة الاقتصادية للقطاع الصناعي في الجزائر، ويتميز بتدني مستويات تنافسيته بالمقارنة مع الدول الأخرى على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية خلال الفترة 2010-2018. كلمات مفتاحية: القطاع الصناعي، التنافسية، المؤشرات الدولية.

تصنيف JEL: C6, L4, D56

Abstract:

The objective of this paper is to evaluate the Current State of Algerian's industrial sector and its competitiveness by studying the disponible informations that offer the possibility to compare the competitiveness of Algerian's industrial sector with others countries in the region in light of regional and international indicators during the period 2010 to 2018.

Through the research, results have shown the limited economic contribution of industrial sector in Algeria, and it is characterized by low level of competitiveness compared with other countries in the light of regional and international indicators during the period 2010 to 2018. **Keywords:** Industrial sector; Competitiveness; international indicators;

Jel Classification Codes: C6, L4, D56.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'évaluer la réalité du secteur industriel algérien et son compétitivité par l'analyse les informations disponibles qui permettent de comparer la compétitivité du secteur industriel algérien par rapport à d'autres pays à la lumière des indicateurs régionaux et internationaux durant la période 2010-2018.

A partir de cette étude, les résultats obtenus confirment que le secteur industriel algérien est caractérisé par la faible contribution économique et de faibles niveaux de compétitivité par rapport aux autres pays à la lumière des indicateurs régionaux et internationaux durant la période 2010-2018.

Mots-clés: secteur industriel, compétitivité, indicateurs internationaux.

Codes de classification de Jel: C6, L4, D56.

1. مقدمة:

على مر عقود من الزمن، تتابعت في الجزائر العديد من السياسات الهادفة إلى إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد الجزائري في إطار التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة، وقد تعددت تلك السياسات بحسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، لا سيما في الفترات المتعاقبة الأخيرة، وما أفرزته من تداعيات ضمن متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا سيما منها برامج التعديل الهيكلي ضمن ظروف اقتصادية وسياسية خاصة في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وكذا برامج ومخططات الإنعاش الاقتصادي المختلفة بداية من سنة 2001.

وعلى ضوء تلك التطورات، فإن الجزائر في إطار تقلبات الاقتصاد العالمي المرفوق في السنوات الأخيرة بعدم استقرار أسعار السوق النفطية، تعمل حاليا من خلال النموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030 على تنويع الاقتصاد الجزائري، وذلك ضمن أهداف طويلة الأجل متعددة تشمل ضمن القطاع الصناعي العمل على الوصول إلى معدل 10% كمساهمة للقطاع الصناعي ضمن الناتج المحلي الإجمالي في آفاق سنة 2030، وذلك على أساس ثلاث مراحل زمنية، بحيث تشمل المرحلة الأولى من النموذج الاقتصادي الجديد فترة 2016-2019، أما المرحلة الثانية فتشمل فترة 2020-2025، أما المرحلة الثالثة فتشمل الفترة 2026-2030.

1.1. إشكالية البحث

يأتي هذا البحث للإجابة على التساؤلات الراهنة المتعلقة بالقطاع الصناعي في الجزائر بشقيه الاستخراجي والتحويلي، والتي من أهمها التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر، وما مدى تنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية؟

2.1. متغيرات البحث وأهدافه

تتفق الدراسات على أن مفهوم التنافسية يرتبط إلى حد ما بالقدرة على التواجد في الأسواق الدولية، ومنه تظهر مدى تنافسية أي بلد بما يكتسبه من حصص سوقية مقارنة مع الدول الأخرى (فريدة، 2016)، وقد استلزم هذا البحث من وجهة نظرنا ضرورة تنويع المؤشرات المرتبطة بتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر، فتم في هذا السياق التركيز على تتبع تطور الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تطور حجم الصادرات للصناعة التحويلية، مع التركيز على مؤشرات تنافسية القطاع الصناعي والأداء الإنتاجي، والمؤشر الشامل للتحويل الهيكلي والمؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي لارتباطهما بتنافسية القطاع الصناعي. وبذلك توصف تلك المؤشرات بأنها المتغيرات الأساسية المحددة إلى حد ما لمدى تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر.

وفي إطار ذلك، يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الهامة المرتبطة بالقطاع الصناعي في الجزائر، وخصوصا في ذلك قطاع الصناعات التحويلية، وذلك قصد تحديد مساهمته ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وكذا مساهمته في ترقية الصادرات خارج تلك المتعلقة بتصدير المواد الطاقوية في شكلها الخام، بحيث يتم التركيز على ضوء ذلك على تقديم بعض المقارنات الهامة المرتبطة بتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة مع المؤشرات الإقليمية لبعض الدول المغاربية، وكذا المؤشرات الدولية لتعميق التحليل، وذلك على أساس المعلومات المستقاة من جهات رسمية خلال الفترة 2010-2018.

3.1. فرضيات البحث

تتمثل فرضيات هذا البحث في الفرضيات الأساسية التالية:

- الفرضية الأولى: تعكس المؤشرات المرتبطة بأداء القطاع الصناعي في الجزائر محدوديته وتدني مساهمته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية.

- الفرضية الثانية: يتميز القطاع الصناعي في الجزائر بانخفاض مستوى تنافسيته الإقليمية والدولية، لا سيما تدني مستوى تنافسية السلع الجزائرية، ومحدودية قدراته الإنتاجية الصناعية.

- الفرضية الثالثة: يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتأخر الواضح للقطاع الصناعي الجزائري على ضوء المؤشر الشامل للتحويل الهيكلي، والمؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي.

4.1. منهج البحث

من أجل اختبار فرضيات البحث وتحقيق أهدافه، فإن المنهج الوصفي التحليلي يعد المنهج المناسب لموضوع البحث، خصوصا وأنه يقوم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالقطاع الصناعي ومؤشرات تنافسيته، وكذا تحليلها ودراستها بشيء من التفصيل باستخدام المقارنات والأدوات التوضيحية للوصول إلى نتائج دقيقة مرتبطة بموضوع البحث.

4.1. هيكل البحث

للتحليل أكثر للمؤشرات المرتبطة بتنافسية القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري، وكذا مدى مساهمته في ترقية الصادرات الوطنية، سنعرض بالتحليل لبعض المؤشرات المرتبطة بهذا القطاع، وذلك ضمن المحاور الأساسية التالية:

- مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري.
- مساهمة القطاع الصناعي في تنوع ونمو الصادرات الجزائرية.
- أداء القطاع الصناعي في الجزائر وتنافسية منتجاته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية.
- تطور عدد المؤسسات الصناعية حسب قطاعات النشاط.
- تحليل مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل.

2. مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

1.2 تطور أداء الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ما يقارب 174 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018 مقارنة مع 167 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2017، بحيث عرف زيادة طفيفة بنسبة حوالي 04% مقارنة بسنة 2017. ويمكن توضيح تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2010-2018 من خلال الجدول التالي:

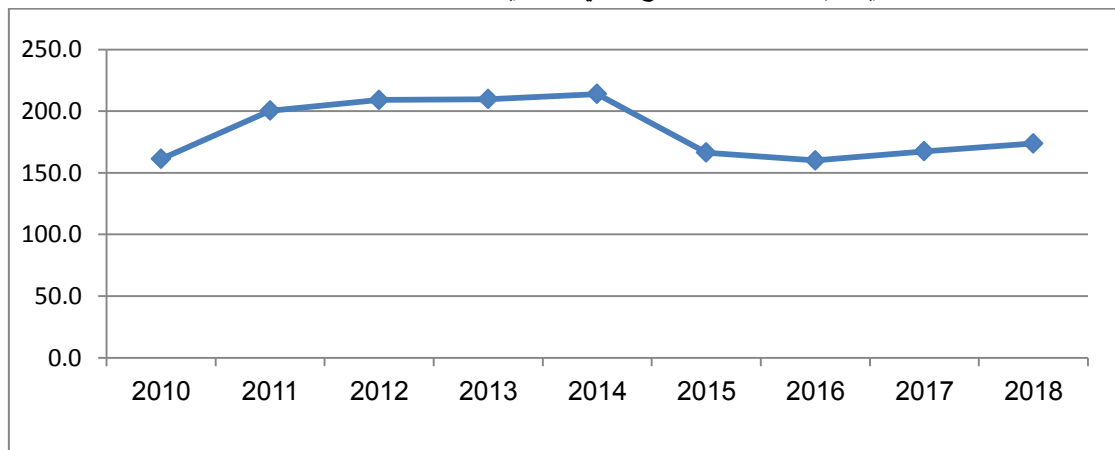
الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	161	200	209	210	214	166	160	167	174

Source : Principaux indicateurs de l'économie Algérienne, Ministère des Finances.

ويمكن التوضيح أكثر لذلك التراجع الذي تظهره الأرقام الواردة في الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2010-2018



Source : Principaux indicateurs de l'économie Algérienne, Ministère des Finances.

وعلى ضوء التطورات الأخيرة، فالجميع متفق على أن هذا الانخفاض في حجم الناتج المحلي الإجمالي يعزى بكل تأكيد إلى التراجع الذي عرفته أسعار النفط بداية من سنة 2014، وما يدعم ذلك أكثر، هو ذلك التراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية من مبلغ حوالي 72,50 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 إلى 39,2 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018.

وتبرز هذه الأرقام المرتبطة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بكل تأكيد، ذلك الارتباط لأدائه بشكل عام بما يتحقق من الربح المتأتي من ما تنتجه الأرض من الموارد الطبيعية غير المتجددة والناضبة في النهاية (البترول الخام أساسا والغاز الطبيعي) (حسية، 2020).

2.2 تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية ضمن الناتج المحلي الإجمالي

مع نهاية سنة 2018 بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 26 %، بحيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر من ما يقارب 81,60 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 إلى حوالي 46,83 مليار دولار أمريكي نهاية سنة 2018، وتحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاعات النشاط، فإنه يلاحظ أنه لا يزال القطاع الصناعي في الجزائر (الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية) يشكل القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018، ويمكن التوضيح أكثر لتطور هيكل القطاع الصناعي في الجزائر من خلال ما تبرزه الأرقام المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018

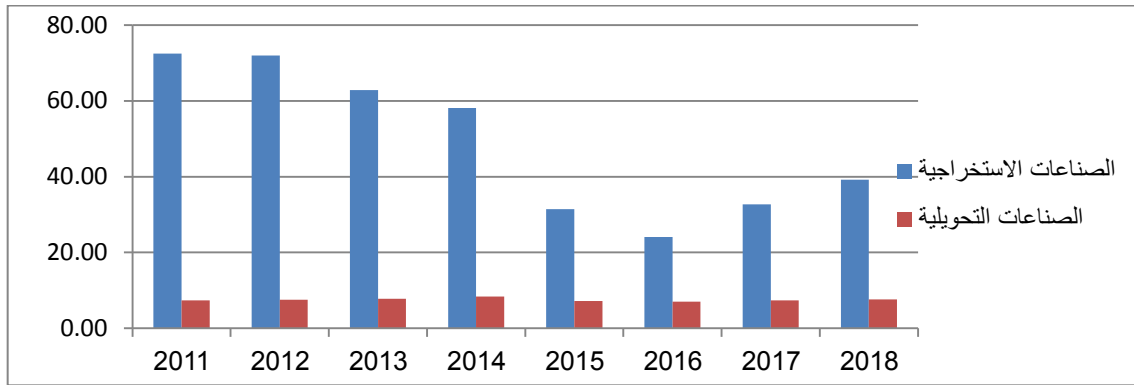
السنوات	القطاع الصناعي		الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية	
	القيمة المضافة (مليار دولار أمريكي)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليار دولار أمريكي)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليار دولار أمريكي)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2011	81,60	42,78	72,50	38,00	7,33	4,77
2012	79,48	37,17	71,96	33,45	7,53	3,68
2013	70,63	33,68	62,86	29,98	7,77	3,70
2014	64,03	29,09	58,10	25,02	8,34	4,06
2015	44,17	24,30	31,45	20,00	7,20	4,30
2016	33,02	20,50	24,13	15,00	7,01	5,50
2017	40,10	23,50	32,67	19,20	7,33	4,30
2018	46,83	26,03	39,21	22	7,62	4,30

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ولجنة 2018.

ومن خلال الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن قطاع الصناعات الاستخراجية لا يزال يعد القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسب تتراوح ما بين 38% و 15% خلال الفترة 2011-2018، حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية في نهاية سنة 2018 ما يقارب 40 مليار دولار أمريكي مقابل أكثر من 72 مليار دولار خلال سنة 2011، ويرجع ذلك بكل تأكيد إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2014، مع ملاحظة ذلك التحسن في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بداية من سنة 2016 بفضل تحسن معدلات أسعار النفط مقارنة مع سنة 2014، بسبب حركية الاقتصاد العالمي وإلى قرار تخفيض مستويات إنتاج النفط الخام من طرف منتجي النفط الرئيسيين داخل وخارج منظمة الدول المصدرة للنفط (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 68).

وتتضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (02): تطور مساهمة الصناعات الاستخراجية والتحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018



المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ولجنة 2018.

وتظهر دراسة المؤشرات السابقة المرتبطة بالقطاع الصناعي في الجزائر محدودية القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، إذ لم يسجل قطاع الصناعات التحويلية إلا بمعدلات ضئيلة تتراوح في مجملها ما بين 3,68% و 4,33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2018-2011، وذلك من حيث قيمتها بما يقارب مبلغ 8 مليار دولار كمتوسط للفترة 2018-2011.

3.2 الأهمية النسبية للصناعات التحويلية ضمن الناتج المحلي الإجمالي على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية

على ضوء المؤشرات الدولية، يتبين بكل وضوح أن قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ضعيف من حيث أهميته النسبية والقيمية، وهو في كل الأحوال بعيد جدا عن ما يساهم به قطاع الصناعات التحويلية في الدول المتقدمة، أين تفوق مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 30% في الصين، وأكثر من 21% في كل من اليابان وألمانيا، وأكثر من 12% في بعض الدول الصناعية (United Nations Industrial Development Organization, 2020, p. 190).

كما يعتبر قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ضعيف جدا مقارنة حتى مع بعض دول المغرب العربي (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 69)، حيث تفوق مثلا نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في كل من المغرب وتونس أكثر من 15,7% و 13,5% ضمن الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 على التوالي.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى المنطقة العربية يؤكد صندوق النقد العربي ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017 أن أضعف معدلات نمو للقيمة المضافة للصناعة التحويلية في المنطقة العربية هي تلك المحققة في الجزائر بمعدل 0,7%.

وفي هذا الإطار، فإن التفكير الجاد في وضع سياسات متكاملة لتطوير منظومة الصناعات التحويلية في الجزائر بعيدا عن السياسات الارتجالية المتسارعة أحيانا، وغير المدروسة أحيانا أخرى، يعد دون شك أحد مفاتيح تحسين أداء الاقتصاد الجزائري وتنويع مجالاته، وفك ارتباطه وتبعيته لقطاع الصناعات الاستخراجية، ذلك أن قطاع الصناعات التحويلية يعد بمثابة القطاع الإنتاجي الواعد الذي ينطوي على فرص استثمارية هامة تساعد على إحداث حركية كبيرة على مستوى كل قطاعات الاقتصاد الجزائري، بما يسمح في إطار ذلك بتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التشغيل والرفع من القدرات التصديرية للبلد.

وعلى ضوء ذلك، يطرح التساؤل حول تدني مستويات الصناعات التحويلية المرتبطة بالبتروال الخام على سبيل المثال في الجزائر، لا سيما في ذلك، صناعات التكرير، الصناعات البتروكيماوية، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار المردود الاقتصادي للصناعات البتروكيماوية، فوفقا لنتائج بعض الدراسات يتبين أنه بالمقارنة مع أسعار البتروال الخام فإن مردودها يزيد على سبعة أضعاف بالنسبة للبتروكيماويات الأساسية، ويزيد بمقدار 10 أضعاف إلى 100 ضعف بالنسبة للبتروكيماويات

الوسيلة، وبمقدار 30 إلى 500 ضعف بالنسبة للبتروكيماويات النهائية (الرفاعي، 2015، صفحة 88)، وبالتالي فهناك فرق كبير من ناحية المردودية الاقتصادية والمالية بين قيمة البرميل المصنع والبرميل الخام المصدر.

وعلى سبيل المثال، يعد إنتاج الإيثيلين من أهم المنتجات الأساسية للصناعات البتروكيماوية، ويستخدم مؤشر إنتاجه في أغلب الأحيان كمقياس لأداء الصناعات البتروكيماوية بشكل عام. وفي هذا السياق، فإن حصة الجزائر من طاقة إنتاج الإيثيلين متدنية جدا ومحدودة، حيث لا تتجاوز نسبة 0,50 % من إجمالي طاقات إنتاج الإيثيلين في المنطقة العربية، في حين تتوفر المملكة العربية السعودية على طاقة إنتاج تقدر بنسبة 66,50 %، أما دولة الإمارات العربية المتحدة فلها طاقة إنتاج بنسبة 12,8 %، وبذلك تعد الجزائر من أضعف الدول في مجال إنتاج الإيثيلين في المنطقة العربية (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 76).

وفي هذا السياق، وعلى ضوء التحليل السابق، فإن التغيير الهيكلي المنشود على مستوى الاقتصاد الجزائري سيتأتى وفقا لما تحقق على مستوى تجارب الدول الصناعية الرائدة، وهنا يجب الإشارة إلى نقطة مهمة في إطار نتائج الدراسات الراصدة للتحويلات الهيكلية على مستوى تجارب الدول الصناعية ومن بعدها الدول الصاعدة، لا سيما في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، والتي تتعلق "برصد سرعة ارتفاع وتيرة التحول في هياكل الاقتصاد من القطاعات والأنشطة الأولية، مثل التعدين والزراعة، وأنشطة التصنيع، وكذلك التحول من الأنشطة الصناعية المرتبطة بالموارد الطبيعية، والكثيفة الاستخدام للعمالة، والقليلة القيمة المضافة إلى أنشطة صناعية وخدمية أكثر تطورا وتعقيدا، وأعلى كثافة في محتواها التقني والمعرفي" (شمالة، 2018، صفحة 12).

3. مساهمة القطاع الصناعي في تنوع ونمو الصادرات الجزائرية

1.3 تطور حجم الصادرات الصناعية الجزائرية

خلال الفترة 2011-2018 عرف حجم الصادرات الجزائرية تراجعا ملحوظا من ما يقارب 73 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2011 إلى حوالي 42 مليار دولار أمريكي في نهاية سنة 2018، وذلك راجع أساسا للانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الفترة الأخيرة، أين تشكل الصادرات المتأتية من تصدير المواد البترولية أكثر من 94% من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2018، مع ملاحظة وجود تزايد في حجم الصادرات الجزائرية لسنة 2018 مقارنة مع السنوات 2015-2017، ويمكن توضيح تلك التطورات من خلال الأرقام الواردة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور حجم الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	/	72,87	71,43	64,81	59,81	34,39	29,35	34,63	41,12
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (%)	98,30	98,32	98,39	98,38	97,21	95,71	95,25	96,05	94,06
نسبة صادرات السلع الأخرى من إجمالي الصادرات (%)	1,07	1,68	1,61	1,62	2,79	4,29	4,75	3,95	5,40
إجمالي الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليار دولار أمريكي)	/	/	1,47	1,55	2,14	1,77	1,32	1,50	/
نسبة صادرات السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات (%)	/	/	2,00	2,40	3,40	4,70	4,60	4,30	/

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (تقارير السنوات: 2019، 2018، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017)/ مصادر أخرى.

وبذلك، تبقي الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا مقارنة مع إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010-2018، حيث لم تسجل في مجملها من حيث أهميتها النسبية إلا نسبة هامشية في حدود 06,87% بما يقابل أقل من 03 مليار دولار أمريكي مع نهاية سنة 2018، مع العلم أنه لو دققنا أكثر في طبيعة تلك الصادرات خارج المحروقات لوجدنا أنها مجرد

مواد معدنية وأسمدة وزيوت لها علاقة مباشرة بقطاع المحروقات والمواد الأخرى في شكلها الخام، وتتميز بتدني قيمتها المضافة ومحتواها المعرفي.

2.3. الأهمية النسبية لصادرات الصناعة التحويلية الجزائرية على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية

على ضوء التطورات التي تعرفها الصناعات التحويلية على المستوى الدولي والإقليمي، لا سيما من حيث طبيعة المنتجات المصدرة ومحتواها المعرفي والتكنولوجي، فإن لا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الاقتصاد الجزائري، خصوصا إذا قارنا واقع صادرات الصناعات التحويلية في الجزائر مع المؤشرات العالمية، فمثلا حسب ما ورد ضمن تقرير التنمية الصناعية لعام 2020 بناء على نتائج تحليل هيكل الصادرات العالمية، فإن توزيع الصادرات حسب طبيعة المنتج يتركز أساسا في منتجات الصناعات التحويلية التي تمثل أكثر من 80% من إجمالي الصادرات للدول الصناعية، وأكثر من 90% من إجمالي صادرات الصين مع نهاية سنة 2017 (United Nations Industrial Development Organization, 2020، صفحة 147).

ومن جانب آخر، فمن حيث طبيعة منتجات الصناعة التحويلية المصدرة في العالم، فيكشف تقرير التنمية الصناعية لعام 2020 بأن أكثر من 60% من صادرات الصناعات التحويلية في كل من الدول الصناعية وكذا الصين هي منتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية.

أما عن مصدر إنتاج تلك المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية، فيأتي الجواب وفقا لما جاء في تقرير التنمية الصناعية لعام 2018 من خلال الفقرة التالية: إن أكثر من 65% من المنتجات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية يتم إنتاجها على مستوى الدول الصناعية (United Nations Industrial Development Organization, 2018, p. 165).

وفي ظل الثورة الصناعية الرابعة، وعلى ضوء تقرير التنمية الصناعية لعام 2020، فإن الدول الرائدة في مجال تكنولوجيات الإنتاج الرقمي المتقدم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، الصين، تاوان، فرنسا، سويسرا، بريطانيا، كوريا، هولندا، تستأثر لوحدها بحوالي 70% من الصادرات العالمية، وهي لا تبتكر تكنولوجيات إنتاجية جديدة فحسب، بل تبيع أيضا في الأسواق العالمية السلع التي تجسد هذه التكنولوجيات.

وعلى المستوى الإقليمي، وبالمقارنة حتى مع بعض الدول العربية القريبة من الجزائر، مثل كلا من المغرب، تونس، ومصر، فيلاحظ أن مساهمة صادراتها من الصناعات التحويلية هي أفضل بكثير من مساهمة صادرات الصناعات التحويلية ضمن إجمالي صادرات الاقتصاد الجزائري، وهذا ما تبرزه الأرقام الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): تطور حجم الصادرات من الصناعات التحويلية لكل من المغرب، وتونس، ومصر خلال الفترة 2014-2018

الدول	إجمالي الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليار دولار أمريكي)					نسبة صادرات السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات (%)				
	2018	2017	2016	2015	2014	2018	2017	2016	2015	2014
المغرب	15,64	15,18	16,12	17,22	20,46	66,1	69,4	70,8	70,8	70,4
تونس	12,24	10,76	10,38	11,60	12,59	73,1	76,5	76,5	81,7	81,1
مصر	13,95	10,07	13,72	13,72	14,28	51,5	52,9	53,9	53,6	51,7

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2016، ص. 458. / التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2017، ص. 329.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، ص. 330.

ويلاحظ على ضوء معطيات الجدول، ذلك الارتفاع في حجم الصادرات من السلع الصناعية التحويلية في المغرب، بحيث انتقل إجمالي صادراتها من السلع الصناعية التحويلية من 15,64 مليار دولار أمريكي إلى 20,46 مليار دولار أمريكي، وقد يعزى ذلك في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع الذي يشهده المغرب في حجم صادراته من منتجات الأسمدة بنسبة 4,25% خلال سنة 2017 (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 84).

4. أداء القطاع الصناعي في الجزائر وتنافسية منتجاته

1.4 تنافسية القطاع الصناعي من خلال مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

يستند في تقييم أداء القطاع الصناعي وتنافسيته على ما يسمى بمؤشر تنافسية الأداء الصناعي المستمد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، بحيث كلما ارتفع هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة المعنية، وتظهر التقارير الدورية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي انخفاض مستوى تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ومحدودية قدراته الإنتاجية الصناعية مقارنة مع الدول الأخرى مثل: المغرب وتونس، وهذا ما توضحه أكثر الأرقام الواردة في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (05): مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في الجزائر والمغرب، وتونس خلال الفترة 2014-2018

السنوات	الجزائر		المغرب		تونس	
	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب	قيمة المؤشر	الترتيب
2014	0,01	95	0,04	70	0,04	66
2015	0,01	97	0,04	62	0,04	63
2016	0,01	97	0,04	61	0,04	64
2017	0,01	96	0,04	61	0,04	67
2018	0,01	98	0,04	61	0,04	67

Source: United Nations Industrial Development Organization, Competitive Industrial Performance Index. (www.unido.org).

2.4 تنافسية القطاع الصناعي الجزائري من خلال مؤشرات التخصص الدولي لمنتجات الصناعية التحويلية، والميزة النسبية

يؤكد مضمون التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، على أن الجزائر لا تتوفر على أي منتج صناعي تتوفر فيه شروط التنافسية حسب مؤشرات التخصص الدولي لمنتجات الصناعية التحويلية للدول العربية، وذلك باستثناء ما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019 على توفر الجزائر على شروط التنافسية ضمن المنتجات الكيماوية غير العضوية فقط، والجدول التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (06): مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعات التحويلية لبعض الدول العربية لسنة 2017

الدول المتوفرة على التنافسية	طبيعة المنتجات الصناعية
مصر، المغرب، الأردن، تونس	الملابس الجاهزة
الأردن	المنتجات الصيدلانية
البحرين	المنتجات الحديدية
مصر	منتجات المطاط
الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، مصر	الألمنيوم
تونس	زيوت وشحوم
تونس	الأجهزة الإلكترونية
تونس	المنتجات الجلدية
الإمارات، السعودية، قطر	المنتجات البلاستيكية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019، ص. 83.

وبالتحليل لترتيب الجزائر حسب مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية لسنة 2017، فإنه يلاحظ أن كلا من تونس والمغرب أفضل من الجزائر في العديد من المؤشرات المرتبطة بقياس تنافسية الصادرات وتنوعها، ونذكر على سبيل المثال:

- تونس والمغرب أفضل من الجزائر ضمن مؤشر تنوع الصادرات.
- يفوق عدد المنتجات المصدرة من طرف هذه الدول أكثر من 220 منتج مقابل 98 منتج فقط بالنسبة للجزائر.
- تونس والمغرب أفضل من الجزائر ضمن مؤشر التركيز الذي يقيس تركيز الصادرات في منتج معين أو تنوعها في أكثر من منتج.
- المغرب وتونس أفضل بكثير من الجزائر من حيث مؤشر كفاءة التجارة، والذي يحدد تنافسية صادرات بلد ما في الأسواق العالمية، وذلك بالنسبة للصادرات من المنتجات التالية:

➤ المنتجات الزراعية.

- الأغذية المصنعة.
- المنتجات الكيماوية.
- المنتجات الجلدية.
- المنتجات الخشبية.

وهذا ما توضحه أكثر المؤشرات الواردة في الجدول اللاحق:

الجدول رقم (07): بعض مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية لكل من الجزائر، وتونس، والمغرب لسنة 2016

المغرب		تونس		الجزائر		طبيعة المنتجات
القيمة من صادرات العالم	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	القيمة من صادرات العالم	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	القيمة من صادرات العالم	ترتيب مؤشر كفاءة التجارة	
0,42	41	0,07	100	0,01	148	المنتجات الزراعية
0,37	46	0,11	75	0,04	101	الأغذية المصنعة
0,04	76	0,03	77	0,01	116	المنتجات الخشبية
0,19	41	0,34	32	0,01	100	المنتجات الجلدية
0,19	47	0,04	71	0,05	70	المنتجات الكيماوية
0,28	33	0,21	38	0,00	92	معدات إلكترونية
0,66	25	0,66	24	0,00	117	الملابس الجاهزة
0,16	47	0,13	51	0,00	125	المنتجات النسيجية

المصدر: قاعدة بيانات خارطة التجارة الدولية، مركز التجارة الدولي/

, <https://tradecompetitivenessmap.intracen.org/TPIC.aspx?RP=012&YR=2016> , Le 23/02/2021

وعلى ضوء مؤشر الميزة النسبية، والذي يقيس الأهمية السلعية المعنية لدولة ما في الأسواق العالمية، فإن عدد السلع التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية لا يتجاوز 06 سلع في أحسن الأحوال، في حين تمتلك كلا من المغرب وتونس أكثر من 25 سلعة ذات ميزة نسبية خلال الفترة 2012-2018، وهذا ما يعكس تدني مستوى تنافسية السلع الجزائرية، وإن الأرقام الواردة ضمن الجدول اللاحق توضح ذلك بأكثر تفصيلاً:

الجدول رقم (08): تطور عدد السلع ذات الميزة النسبية في كل من الجزائر، تونس، والمغرب خلال الفترة 2012-2018

عدد السلع ذات الميزة النسبية							الدول
2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
29	26	25	28	27	28	26	المغرب
25	32	24	28	29	28	27	تونس
6	5	5	6	4	2	2	الجزائر

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة إحصاءات تنافسية التجارة العربية الإجمالية والبيئية، العدد التاسع 2019، ص. 56، 72، 272

وفي سياق متصل بتحليل دور قطاع الصناعات التحويلية، فإن الدراسات على مستوى المنطقة العربية تظهر "عدم اقتصر الاختلال الوحيد على ضعف مساهمة هذا القطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي طوال تلك الفترة، بل فيما يظهره التحليل لمخرجات هذا القطاع من ضعف وعدم كفاية المحتوى المعرفي أو التقني، واستمرار سيادة ذات الهيكل للأنشطة الصناعية طوال تلك العقود، وذلك ضمن أنشطة: التكرير، والصناعات الغذائية، والمنسوجات، والحديد والصلب، الأسمدة، والبتروكيماويات، وغيرها من الصناعات التقليدية التي لا تتمتع بارتفاع قيمتها المضافة ومحتواها المعرفي" (شمالة، 2018، صفحة 14).

3.4 أداء القطاع الصناعي من خلال المؤشر الشامل للتحوّل الهيكلي، والمؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي

يقوم المؤشر الشامل للتحوّل الهيكلي بقياس مختلف الجوانب المتصلة بإنجاز التحوّل الهيكلي ضمن العديد من المجالات الهامة (08 مجالات) ضمن 27 مؤشرا فرعيا، لا سيما منها التحولات في مجال التصنيع، التجارة، البيئة، الابتكار، التشغيل وغيرها من المجالات، وعلى سبيل المثال يتضمن مؤشر التصنيع مؤشرات فرعية مثل: الأهمية النسبية لمنتجات الصناعة التحويلية، وكذا مؤشرات ما تتضمنه منتجات الصناعة التحويلية من محتوى تقني ومعرفي.

وعلى ضوء نتائج الدراسات التحليلية لهذا المؤشر، فيلاحظ التأخر الواضح للدول العربية بشكل عام وفقا لنتائج مؤشر التحوّل الهيكلي، واللافت للانتباه ضمن تلك الدراسات التحليلية هو: "رصد نجاح نسبي لاقتصاديين عربيين فقط ممثلين في تونس والمغرب، حيث تحقق معدل مساوي لنظيره المتحقق في أداء ونتائج اقتصاديات مثل تاوان والفلبين".

ومن ناحية أخرى، فإن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي يركز على قياس مستويات التطور للمنتجات المصنعة وما تتضمنه من محتوى تقني ومعرفي، بحيث تزداد قوة اقتصاد دولة ما كلما تمكنت من امتلاك قواعد إنتاجية وهياكل إنتاجية معقدة تقوم على أنشطة عالية القيمة والمحتوى المعرفي والتكنولوجي.

وعلى ضوء النتائج الأخيرة للمؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي، فإن من أهم نتائجه هو عدم وجود أي دولة عربية ضمن الدول الأكثر نجاحا في إنتاج وتصدير المنتجات عالية القيمة وذات الكثافة من حيث المحتوى المعرفي والتكنولوجي، حيث يتصدر هذا المؤشر لسنة 2018 على التوالي الدول التالية: اليابان، سويسرا، كوريا الجنوبية، ألمانيا، سنغافورة.

ومن جانب آخر، فقد عرفت بعض الدول العربية نوعا من التطور والتحسين ضمن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي لسنة 2018، لا سيما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الأولى في المنطقة العربية، والمرتبة 36 على المستوى الدولي. أما بمقارنة الجزائر مع بعض الدول العربية المغاربية الشقيقة من حيث ترتيبها ضمن هذا المؤشر، فيلاحظ أن كلا من تونس، ومصر، والمغرب أفضل بكثير من الجزائر في ترتيبها ضمن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي لسنة 2018، وبذلك يبقى إنتاج وتصدير المنتجات عالية القيمة والمحتوى المعرفي في الجزائر ضعيفا جدا بالمقارنة مع دول الجوار، والجدول اللاحق يبرز ذلك الترتيب كما يلي:

الجدول رقم (09): ترتيب بعض الدول العربية ضمن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي خلال الفترة 2012-2018

الدول	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المغرب	79	85	81	89	90	90	91
تونس	43	44	45	45	45	46	46
الجزائر	131	129	127	125	125	102	122

Source: <https://atlas.cid.harvard.edu/rankings> (le : 22/02/2021).

5. أداء القطاع الصناعي في الجزائر من حيث تطور عدد مؤسساته، ومساهمته في التشغيل

1.5 تطور عدد المؤسسات الصناعية حسب قطاعات النشاط

إن العدد الإجمالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر حسب قطاعات النشاط يتركز بشكل أساسي في قطاع الصناعات التحويلية بنسبة أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات الصناعية، ويتوزع عدد تلك المؤسسات الصناعية حسب قطاعات النشاط ضمن قطاع صناعات التعدين واستغلال المحاجر، أو ضمن قطاع الصناعات التحويلية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور عدد المؤسسات الصناعية حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صناعات التعدين واستغلال المحاجر	1 521	1 610	1 692	1 778	2 551	2 721
الصناعات التحويلية	25 391	26 706	28 325	29 854	27 866	25 369
المجموع	26 912	28 310	30 017	31 632	30 417	28 090

المصدر: نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية

لغربي آسيا، العدد العاشر، 2019.

وعلى ضوء تقارير وزارة الصناعة والمناجم في الجزائر، فإن هناك تركزا قطاعيا للمؤسسات الصناعية لأكثر من 09 عمال ضمن قطاع الصناعات الغذائية، وكذا قطاع صناعات الفولاذ والمعادن، والصناعات الكهربائية، وذلك بنسب تتجاوز 25% و20% على التوالي خلال سنة 2018، والجدول اللاحق يبرز ذلك بأكثر تفصيل:

الجدول رقم (11): تطور عدد المؤسسات الصناعية الأكثر من 09 عمال حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة 2012-2018

قطاعات النشاط	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك	500	517	545	582	604	617	629
الصناعات الغذائية	1 019	1 061	1 132	1 174	1 301	1 375	1 448
الصناعات المتعددة	185	187	202	206	212	204	197
صناعات الورق والخشب	628	643	642	639	664	653	642
صناعات الجلود	62	66	68	70	72	71	69
صناعة المنسوجات	221	227	235	246	277	265	252
صناعات مواد البناء	696	736	785	787	859	836	813
صناعات التعدين واستغلال المحاجر	460	458	479	476	487	487	487
صناعات الفولاذ والمعادن، والصناعات الكهربائية	1 003	1 023	1 054	1 104	1 164	1 168	1 171
المجموع	4 774	4 918	5 142	5 284	5 640	5 676	5 708

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، معطيات مجمعة من طرف الباحث، ديسمبر 2020.

وأما ما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعات التحويلية، فيلاحظ أنها تتميز بالمحدودية من حيث عددها، فهي تشكل فقط نسبة 8,75% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2018، وذلك على الرغم من تطور عددها من سنة إلى أخرى خلال السنوات الأخيرة، والتي انتقل عددها من أكثر من 61 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة في نهاية سنة 2010 إلى ما يقارب 100 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة ناشطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية في نهاية سنة 2018، والجدول اللاحق يبرز ذلك بشكل أكثر تفصيل:

الجدول رقم (12): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المؤسسات ص. و. م	61 407	64 059	67 688	73 195	78 259	83 701	89 597	94 930	99 938

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، معطيات مجمعة من طرف الباحث، ديسمبر 2020.

وللتحليل أكثر للتوزيع المتعلق بالنسيج الصناعي للمؤسسات الناشطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر حسب بعض قطاعات النشاط الرئيسية بشكل عام، وعلى ضوء نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لسنة 2019، فيلاحظ أيضا أن المؤسسات الصناعية الناشطة في الصناعات الغذائية بمختلف أحجامها تمثل أكثر من 27% من إجمالي عدد تلك المؤسسات، وهذا ما يعرضه أكثر الجدول اللاحق:

الجدول رقم (13): تطور إجمالي عدد مؤسسات الصناعات التحويلية حسب أهم قطاعات النشاط الرئيسية في الجزائر

خلال الفترة 2010-2015

طبيعة الصناعات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صناعة المنتجات الغذائية	6 402	6 629	6 940	7 257	7 002	6 257
صناعة المنسوجات	815	920	1 085	1 107	790	687
صناعة الملابس	1 773	1 806	1 834	1 869	1 762	1 509
صناعة الخشب	1 750	1 840	1 915	1 976	1 714	1 459
صناعة الطباعة والنشر	1 628	1 731	1 838	1 953	657	580
صناعة المواد الكيماوية	1 641	1 711	1 806	1 892	1 545	1 380
صناعة منتجات المطاط	1 047	1 134	1 245	1 367	1 710	1 676
صناعة منتجات المعادن	2 460	2 585	2 734	2 918	3 267	3 082
صناعة المعادن المشكلة	2 178	2 287	2 434	2 565	2 391	2 102
صناعة الآلات والمعدات	1 442	1 547	1 641	1 760	2 910	2 915

صناعة الأثاث	1 127	1 187	1 267	1 348	1 476	1 355
المجموع	22 236	23 377	24 739	26 012	25 224	23 002

المصدر: نشرة الإحصائيات الصناعية للبلدان العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين واللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا، العدد التاسع، 2019، ص. 77-78

وعلى ضوء النشرة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2019، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الصناعات الغذائية تتميز بمعدلات عالية للتوقف عن النشاط (La mortalité des PMI)، حيث توقف عن النشاط أكثر من 474 مؤسسة للصناعات الغذائية من بين العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي توقفت عن النشاط في نهاية سنة 2019 المقدّر بـ 1 278 مؤسسة (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2020)، وقد يعزى ذلك إلى تغير السياسات المرتبطة بتوزيع بعض المواد المدعمة مثل مادة القمح من طرف الجهات الوصية على تلك المؤسسات.

2.5. مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل

بلغ إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر أكثر من 11 مليون مع نهاية سبتمبر 2018 مقارنة بأقل من 10 مليون في نهاية سنة 2011، أي بزيادة لا تتجاوز مليون منصب عمل، والجدول اللاحق يبرز ذلك النمو خلال الفترة 2011-2018 كما يلي:

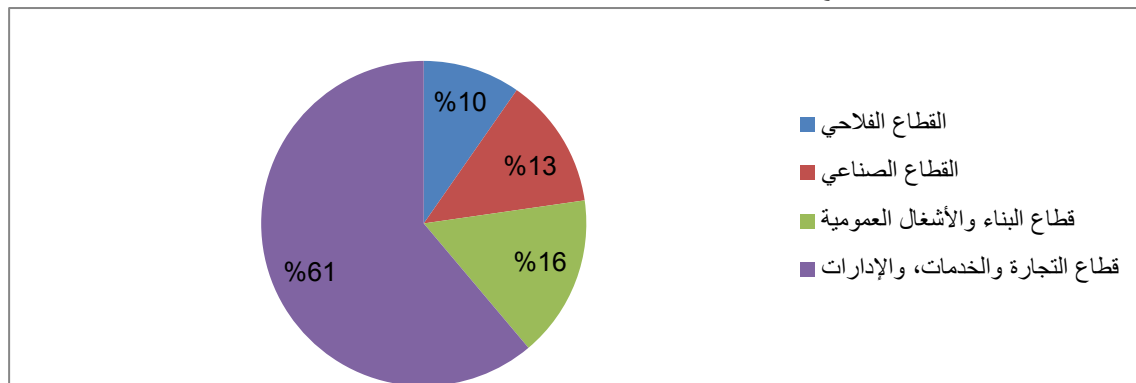
الجدول رقم (14): توزيع إجمالي اليد العاملة حسب بعض قطاعات النشاط الرئيسية خلال الفترة 2011-2018.

طبيعة البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي اليد العاملة الشغيلة (بالآلاف)	9 599	10 170	10 788	10 239	10 594	10 845	10 859	11 001
قطاعات التشغيل								
القطاع الفلاحي	10,77	8,97	10,58	8,78	8,66	7,98	10,15	9,69
القطاع الصناعي	14,24	13,13	13,04	12,60	13,00	13,51	13,75	13,04
قطاع البناء والأشغال العمومية	16,62	16,35	16,60	17,83	16,76	17,47	17,01	16,13
قطاع التجارة والخدمات،	58,37	61,55	59,78	60,79	61,58	61,04	59,09	61,14

Source : ONS, Emploi et Chômage, 2000-2017/ Emploi et Chômage en Avril 2018.

ويمكن التوضيح أكثر للأرقام الواردة ضمن الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل البياني رقم (04): توزيع إجمالي اليد العاملة حسب قطاعات النشاط الرئيسية خلال سنة 2018.



Source : ONS, Emploi et Chômage, 2000-2017/ Emploi et Chômage en Avril 2018.

ويلاحظ من خلال ما سبق، أن قطاع التجارة والخدمات، والإدارات يمثل أكثر من 60% من إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر لسنة 2018، متبوعا في ذلك بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتجاوز 16%، أما القطاع الصناعي فنسبته في مجال التشغيل فهي في حدود 13 %، وهي نسبة جد ضعيفة، وتعكس في شكلها الحالي محدودية مساهمة القطاع الصناعي في مجال التوظيف وخلق فرص العمل.

وعلى ضوء إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم، لا سيما في ذلك الإحصائيات المرتبطة بتطور عدد الوظائف على مستوى المؤسسات الصناعية التي يفوق عدد العمال فيها أكثر من 09 عمال، فقد عرف عدد الوظائف في القطاع الصناعي على مستوى

تلك المؤسسات تطورات خلال الفترة 2012-2018، بحيث انتقل عددها من حوالي 346 ألف وظيفة في سنة 2012 إلى أكثر من 428 ألف وظيفة في سنة 2018، أي بزيادة قدرها 82 ألف وظيفة خلال الفترة 2012-2018، وهو ما يمكن اعتباره زيادة غير معتبرة مقارنة بحجم موارد الدولة الجزائرية، وذلك على الرغم من المجهودات المبذولة في مجال ترقية القطاع الصناعي في الجزائر.

ومن خلال تركيز التحليل في توزيع تلك الوظائف حسب طبيعة تلك الصناعات، فإن الوظائف على مستوى القطاع الصناعي تتركز بشكل خاص ضمن المؤسسات النشطة في مجال صناعات الفولاذ والمعادن، والصناعات الكهربائية، وكذا على مستوى المؤسسات النشطة في مجال الصناعات الغذائية، بحيث يشكل عدد الوظائف في تلك الصناعات أكثر من 50% من إجمالي الوظائف في القطاع الصناعي في سنة 2018، والجدول اللاحق يعرض تلك التطورات بأكثر تفصيل، وذلك كما يلي:

الجدول رقم (15): تطور عدد الوظائف في المؤسسات الصناعية الأكثر من 09 عمال حسب قطاعات النشاط الرئيسية

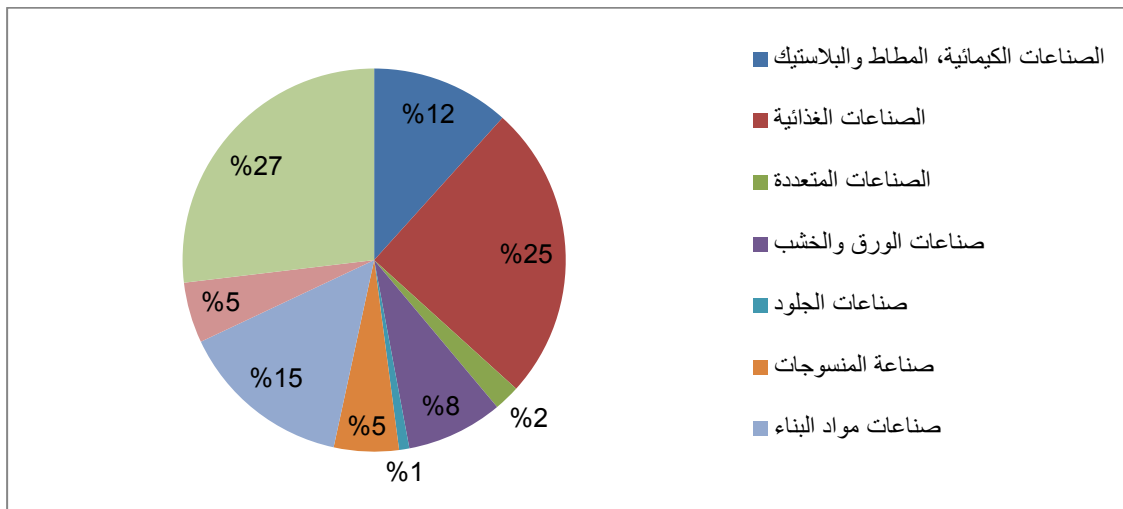
خلال الفترة 2012-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	قطاعات النشاط
49 999	42 877	35 755	43 696	42 273	39 714	36 797	الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك
107 169	102 973	98 776	91 388	88 389	84 003	78 604	الصناعات الغذائية
9 404	9 451	9 497	9 161	8 780	8 261	7 632	الصناعات المتعددة
34 870	36 018	37 166	35 604	36 703	35 722	37 210	صناعات الورق والخشب
3 712	4 045	4 378	3 974	3 601	3 692	3 642	صناعات الجلود
23 436	22 784	22 131	21 606	21 686	20 985	21 020	صناعة المنسوجات
62 491	64 171	65 852	61 901	60 255	57 030	53 831	صناعات مواد البناء
21 921	23 082	23 082	21 802	22 350	20 312	19 275	صناعات التعدين واستغلال المحاجر
115 103	109 564	104 026	96 567	95 172	91 709	87 924	صناعات الفولاذ والمعادن، والصناعات الكهربائية
428 105	414 965	400 663	385 699	379 209	361 428	345 935	المجموع

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم، معطيات مجمعة من طرف الباحث، ديسمبر 2020.

وقد تتوضح الصورة أكثر من خلال الشكل البياني اللاحق:

الشكل البياني رقم (05): توزيع إجمالي وظائف القطاع الصناعي حسب طبيعة الصناعات خلال سنة 2018.



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم.

وللتحليل أكثر مدى تدني مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في مجالات التشغيل وتوفير الوظائف، يمكن مقارنة الوضع الحالي مع بعض المؤشرات الدولية التالية:

- متوسط مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في الصين يساوي 28,6 % في نهاية 2018.
- متوسط مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في ألمانيا يساوي 27,1 % في نهاية 2018.
- متوسط مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل في المنطقة العربية يساوي 17,7 % في نهاية 2017.

6. خاتمة

1. 6. نتائج البحث

من أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث يمكن ذكر ما يلي:

- هيمنة الصناعات الاستخراجية: تبرز جميع الأرقام خلال فترة الدراسة ارتباط أداء الاقتصاد الجزائري بما يتحقق من الربح المتأتي من ما تنتجه الأرض من الموارد الطبيعية غير المتجددة والناضبة في النهاية (البترول الخام أساسا)، حيث يلاحظ أنه لا يزال قطاع الصناعات الاستخراجية يشكل القطاع الأعلى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018.
- محدودية القيمة المضافة للصناعات التحويلية: أظهرت دراسة مؤشرات القطاع الصناعي في الجزائر محدودية القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، إذ لم يسجل قطاع الصناعات التحويلية إلا بمعدلات ضئيلة تتراوح في مجملها ما بين 3,68 % و 4,33 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2011-2018، وذلك من حيث قيمتها بما يقارب مبلغ 8 مليار دولار كمتوسط للفترة 2011-2018، وهذا ما يجعل من قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر ضعيف جدا بالمقارنة مع المؤشرات الدولية والإقليمية لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية على مستوى الدول المتقدمة، وكذا مقارنة مع بعض الدول المغاربية.
- محدودية صادرات الصناعات التحويلية خارج قطاع المحروقات: تبقي الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ضئيلة جدا مقارنة مع إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة، حيث لم تسجل إلا نسبة هامشية في حدود 06,87% بما يقابل أقل من 03 مليار دولار أمريكي مع نهاية سنة 2018، وهذه الصادرات لا تكاد تساوي شيئا بالمقارنة حتى مع بعض الدول العربية القريبة من الجزائر، حيث أن صادرات هذه الدول من الصناعات التحويلية هي أفضل بكثير من مساهمة صادرات الصناعات التحويلية ضمن إجمالي صادرات الاقتصاد الجزائري، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن توزيع الصادرات حسب طبيعة المنتج على المستوى العالمي يتركز أساسا في منتجات الصناعات التحويلية التي تمثل أكثر من 80% من إجمالي الصادرات للدول الصناعية حسب التقارير الأخيرة، وهو ما يؤكد على صحة جانب مهم من مضمون الفرضية الأولى.
- تدني مستويات تنافسية القطاع الصناعي من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية: تظهر التقارير الدورية لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي انخفاض مستوى تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ومحدودية قدراته الإنتاجية الصناعية مقارنة مع الدول الأخرى مثل: المغرب وتونس، ومن جانب آخر فإن الجزائر لا تتوفر على أي منتج صناعي تتوفر فيه شروط التنافسية حسب مؤشرات التخصيص الدولي لمنتجات الصناعات التحويلية للدول العربية، وذلك باستثناء ما أشار إليه التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2019 على توفر الجزائر على شروط التنافسية ضمن المنتجات الكيماوية غير العضوية فقط، أما على المستوى الإقليمي، فإنه يلاحظ أن كلا من تونس والمغرب أفضل بكثير من الجزائر في العديد من المؤشرات المرتبطة بقياس تنافسية الصادرات وتنوعها حسب مؤشرات تنافسية الصادرات السلعية، أما من ناحية مؤشر الميزة النسبية، فإن عدد السلع التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية لا يتجاوز 06 سلع في أحسن الأحوال، في حين تمتلك كلا من المغرب وتونس أكثر من 25 سلعة ذات ميزة نسبية خلال الفترة 2012-2018، وهذا ما يعكس حقيقة تدني مستوى تنافسية السلع الجزائرية، وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الثانية.
- التأخر الواضح للقطاع الصناعي الجزائري على ضوء المؤشر الشامل للتحويل الهيكلي، والمؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي: على ضوء نتائج الدراسات التحليلية للمؤشر الشامل للتحويل الهيكلي، فيلاحظ التأخر الواضح للجزائر في إحداثها لتحولات هيكلية في المجال الصناعي، مع تسجيل أرقام المؤشر لنجاح نسبي لاقتصاديين عربيين فقط ممثلين في تونس والمغرب من خلال تحقيقهما لمعدل مساوي لنظيره المتحقق في أداء ونتائج اقتصاديات مثل تاوان والفلبين، أما من

حيث المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي، فيلاحظ أن بعض الدول العربية قد حققت نوعا من التطور والتحسين ضمن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي لسنة 2018، لا سيما في ذلك المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة الأولى في المنطقة العربية، والمرتبة 36 على المستوى الدولي، أما بمقارنة الجزائر مع بعض الدول العربية المغربية الشقيقة من حيث ترتيبها ضمن هذا المؤشر، فيلاحظ أن كلا من تونس، ومصر، والمغرب أفضل بكثير من الجزائر في ترتيبها ضمن المؤشر العالمي للتعقيد الاقتصادي لسنة 2018، وبذلك يبقى إنتاج وتصدير المنتجات عالية القيمة والمحتوى المعرفي في الجزائر ضعيفا جدا بالمقارنة مع دول الجوار، وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الثالثة.

- محدودية مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل: يتبين من الأرقام المتعلقة بالتشغيل خلال فترة الدراسة أن قطاع التجارة والخدمات، والإدارات يمثل أكثر من 60% من إجمالي اليد العاملة الشغيلة في الجزائر لسنة 2018، متبوعا في ذلك بقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تتجاوز 16%، أما القطاع الصناعي فنسبته في مجال التشغيل فهي في حدود 13 %، وهي نسبة جد ضعيفة، وتعكس في شكلها الحالي محدودية مساهمة القطاع الصناعي في مجال التوظيف وخلق فرص العمل، وهذه الأرقام قد تكون بعيدة جدا عن مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل على ضوء المؤشرات الدولية والإقليمية.

6.2. اقتراحات البحث

يبدو من خلال هذا البحث أن القطاع الصناعي في الجزائر لا يزال ضعيف جدا، ولا يزال يحتاج إلى المزيد من الاستراتيجيات والسياسات الداعمة التي تضمن الوصول إلى القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج المحروقات على الأقل لمعدل 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط وفقا للنموذج الاقتصادي الجديد في آفاق 2030، وذلك قد يكون من خلال الاقتراحات التالية:

- التركيز على عوامل الفعالية للقطاع الصناعي مثل: الاهتمام بالموارد البشري، الاهتمام بالتعليم العالي، وكذا الاهتمام بالبحث والتطوير، التسيير والإدارة الجيدة للمؤسسات، التكنولوجيات الحديثة.
- تحريك القطاعات الأخرى ضمن سياسات جادة ومدرسة تضمن مستويات هامة من الاندماج القطاعي والترابط بين الأنشطة والفروع التي يمكن أن تدعم قطاع الصناعات التحويلية.
- العمل على اندماج المؤسسات الصناعية الجزائرية في الاقتصاد العالمي على أساس ما تملكه من مزايا تنافسية في بعض المجالات ذات الخصوصية، لا سيما في ذلك من خلال عمليات التقارب والاندماج في بعض سلاسل القيمة ذات البعد الإقليمي والعالمي، أو حتى ذات البعد الوطني.
- الاستغلال الجيد للمعادن التي تحوزها الجزائر مثل الذهب، النحاس، الزنك، اليورانيوم، والتي تقدرها وزارة الصناعة بأكثر من 2600 مليار دولار، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الجزائر تملك 20% من الأتربة النادرة، وهذا ما ورد ضمن نشرة وزارة الصناعة لشهر أبريل 2017 من خلال الفقرة التالية:

"Les richesses du sous-sol de l'Algérie sont estimées à 2600 milliards de dollars,....., Il faut savoir que l'Algérie détient 20% des réserves mondiales de terres rares dans son sous-sol."

7. قائمة المراجع:

- Ministère de l'Industrie et des Mines. (2020). *Bullettin d'informmation Sttatistiique de l'entreprrie*.
- United Nations Industrial Development Organization. (2018). *Industrial Development Report 2018, Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development*. Vienna.
- United Nations Industrial Development Organization .(2020) .*Industrial Development Report 2020,Industrializing in the digital age* .United Nations Industrial Development Organization ،Vienna.
- أمير أحمد الرفاعي . (2015). صناعة البتروكيماويات عربيا وعالميا: الواقع والمستقبل . (المنظمة العربية للتنمية الصناعية، المحرر) *مجلة التنمية الصناعية* (العدد 70).
- براهيمي نادية، مداني حسبية. (2020). تقدير الأثر القصير والطويل الأجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2018. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية* ، 13 (2020/01)، 112.
- صندوق النقد العربي. (2019). *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- لرقت فريدة. (2016). تنافسية الاقتصاد الجزائري في منطقة جنوب وشرق المتوسط ودول وسط وشرق أوروبا. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير* ، 70-71.
- نواف أبو شمالة. (2018). الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي لاقتصاديات الدول العربية. (المعهد العربي للتخطيط، المحرر) *دراسات تنمية* (العدد 58)، 12.